

كلمة رئيس جامعة بيرزيت الدكتور عبد اللطيف أبو حجلة
في معهد الحقوق السبت 2016/7/30م

معالي المستشار علي أبو دياك المحترم، وزير العدل،

حضرة اللواء الدكتور محمد الجبريني المحترم، المساعد الأمني لوزير الداخلية،

حضرة الأستاذ أحمد الشرفا المحترم، ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

حضرة الأستاذ جميل سالم المحترم، مدير معهد الحقوق،

الطلبة الأعزاء،

السيدات والسادة الحضور،

بدايةً، أودُّ أن أرحبَ بكم في جامعة بيرزيت، وأنقدّم بالشكر لمعالي وزير العدل المستشار علي أبو دياك، واللواء الدكتور محمد الجبريني، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأستاذ أحمد الشرفا، وجميع المشاركين من المؤسسات الرسمية الشريكة على مشاركتنا فعاليات هذا الحفل وتعاونهم ودعمهم المتواصل للبرامج القانونية المختلفة التي تهدفُ بشكلٍ أساسيٍّ لتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد في فلسطين، آملين دوامَ هذا التعاون المشترك الذي يرمي إلى ترسيخ أسس بناء الدولة الفلسطينية القادمة، كما لا يفوتني تقديمُ الشكر لفريق العمل من جامعة بيرزيت، ممثلاً بالطاقم العامل في معهد الحقوق.

إن الجهد الذي بذلتموه جميعاً في سبيل تعزيز وتطوير القدرات المؤسساتية الممثلة بالكادر البشري، يساهم في بناء دولتنا الفلسطينية، وفي ترسيخ مفاهيم سيادة القانون، ويخدم الوصول الفعلي للعدالة.

لقد أولى معهد الحقوق منذ نشأته أهميةً خاصةً للتعليم القانوني المستمر، وكان لتأهيل وتدريب المحامين والمستشارين القانونيين نصيباً كبيراً من هذا الاهتمام، إذ عكف المعهد منذ بداياته

على عقد الدورات التدريبية واللقاءات القانونية الهادفة إلى تزويد القانونيين بالمعرفة والمهارة القانونية في العديد من الموضوعات ذات الطبيعة العملية التي يحتاجها القانوني في عمله اليومي.

الحضور الكريم،

إن هذه المشاريع تأتي لتؤكد على الرؤية الموحدة للأطراف المعنية بضرورة اعتماد منهجية سليمة ترمي إلى وضع الأسس الصحيحة نحو تعزيز وبناء القدرات لدى العاملين في القطاع العام، وبشكل خاص القانونية منها والإدارية، من خلال اعتماد برامج تدريبية تراعي الاحتياجات الخاصة بالموظفين في قطاع العدالة والقطاع الأمني برمته، وذلك للارتقاء بمستوى الاداء لدى هذه الفئات، وتوحيد منهجيات العمل لديها، وتوحيد اللغة القانونية المشتركة فيما بينها، بهدف الارتقاء بالأداء العام، وتطوير البيئة المؤسسية، من خلال تطوير القدرات الفردية للأشخاص المشاركين في هذه البرامج للنهوض بقطاع العدالة وتيسير حق الوصول للعدالة، لكافة الفلسطينيين.

إن طبيعة المرحلة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية وما تحمله من تحديات، تؤكد أهمية مثل هذه المشاريع وما تلعبه من دور حيوي هادف إلى بناء الدولة التي ينتظرها الشعب الفلسطيني بأكمله، فكلنا أمل وثقة بكم في أن تعطوا دائماً ما هو أفضل لفلسطين شعباً ومؤسسات.

وفي هذا المقام، لا يسعني إلا أن أتقدم بشكري لكل من ساهم في جعل هذا المشروع قابلاً للتحقيق، بدءاً من القائمين على تمويله، ممثلين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل ووزارة الداخلية، وجميع المؤسسات الشريكة لقطاع العدالة، وصولاً إلى الفريق العامل على هذا المشروع من الجامعة، آملاً لكم دوام النجاح والتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،